

1. الدستور المكتوب:



لقد كان تبني الديمقراطية من قبل الطبقات الصاعدة، وفي مقدمتها البرجوازية، انطلاقاً من كونها الإطار الذي يضمن الحريات الفردية؛ فالفرد له حقوق وحريات واسعة ينبغي أن تُصان، وأن لا تُمس من أي سلطة.

2. الفصل بين السلطات:



ولكن السلطة مقسدة أيضاً، والسلطة المطلقة مفسدة أيضاً، فقد لجأت الديمقراطية الحديثة إلى مبدأ الفصل بين السلطات، المبدأ الذي يحول دون تركيز السلطة بيد واحدة أيًا كانت، بل توزع بين ثلاث سلطات، وعملها. وتعود جذور فكرة الفصل بين السلطات إلى المفكر الإغريقي أرسطو، فهو أول من قسم السلطات في الدولة إلى ثلاث سلطات.

3. التداول السلمي للسلطة:



وجود انتخابات دورية، غدا بإمكان الشعب تغيير السلطة إذا كانت لا تلبى طموحاته، بل حتى من الممكن إجراء انتخابات جديدة.

الانتقادات الموجهة الديمقراطية الأثينية

لقد تعرضت الديمقراطية الأثينية لانتقادات عدة، ابتناها سقراط وتلميذه أفلاطون؛ فقد انتقد سقراط الاقتراع وعذه وسيلة لإيصال أشخاص غير أكفاء إلى مواقع المسؤولية، ورأى أن الاقتراع يتيح الفرصة للعجزة والهواة لتولي وظائف الدولة.



مثلما اعترض على حكم جمعية وطنية ذات سيادة يستوي فيها الجهلة في السياسة مع ذوي العلم والخبرة فيها، واكلأ منها صوت واحد.



أما أفلاطون، فقد وجه نقده للنظام الديمقراطي في سياق عصره، معتبراً أنه يتيح وصول أشخاص محدودي الوعي والخبرة السياسية إلى موقع القرار، مما يجعله في نظره عاجزاً عن التوفيق بين الرغبات المتعارضة، ويؤدي إلى خلافات وانقسامات دائمة قد تضعف المجتمع وتهبط الطريق للاستبداد.



ومن هذا المنطلق، رأى أفلاطون أن من يشارك في إدارة الشأن العام ينبغي أن يتحلى بقدر عالٍ من الحكمة والمعرفة، فطرح فكرته المعروفة عن الحاكم الفيلسوف.



أبرز مؤسسات نظام الحكم في أثينا:

1. الجمعية:

وتضم الجمعية جميع المواطنين الأثينيين الذكور الأحرار الذين بلغوا من (18) عاماً فأكثر، ويتاح لهم المشاركة على قاعدة المساواة في اتخاذ القرارات العامة، وهي ندوة شعبية تجتمع بانتظام عشر مرات في السنة وكانت تعقد اجتماعات بناءً على دعوة المجلس المنتخب منها. من أهم اختصاصات الجمعية هي وضع القوانين وتعيين القضاة ومحاسبتهم والرقابة على الموظفين وتقرير أمور السلم والحرب والتصرف في الميزانية وفرض الضرائب.



2. مجلس الخمسمائة:

وهو مجلس منتخب من الجمعية، وهو أشبه بالجهاز الحكومي الدائم الذي يعمل بين دورات انعقاد الجمعية ويندر نشاطاتها عند انعقادها، ويتكون من خمسمائة مواطن يمثلون قبائل أثينا العشر، ومدة العضوية فيه بنة واحدة. ويختار هؤلاء عضواً واحداً من بينهم يتولى رئاسة أثينا ليوم واحد فقط في حياته. ومهمة هذا المجلس اقتراح القوانين على الجمعية والإشراف على المهام التنفيذية ومراقبة الأموال العامة.



3. المحاكم:

تشكل المحاكم في أثينا عن طريق اختيار كل وحدة من وحداتها الإدارية المائة لستين مرشحاً يمثلونها في الهيئة القضائية، وتوزع أماكن القضاة واختصاصهم عن طريق القرعة. مهمتها الحق في التدخل في شؤون الموظفين الإداريين ومراجعة أعمالهم وتصرفاتهم المالية، وكذلك حق تقرير صلاحية الموظفين عند تعيينهم، فضلاً عن الرقابة على القوانين والتشريعات.



1. المساواة:



ظلت المساواة إحدى ركائز الديمقراطية، فقد مرّ علينا أن المساواة كانت إحدى ركائز الديمقراطية الأثينية، وأن المساواة كانت إحدى شعارات الثورة الفرنسية. من جانب آخر، يرى الفكر الفرنسي توكفيل أن الديمقراطية هي ليست شكلاً للحكم بقدر ما هي حالة يكون عليها المجتمع، نقيضة للاستقراطية.

2. حكم الأكثرية واحترام حقوق الأقلية:



إن ما أشير فيما تقدم لم يجعل من الديمقراطية مبدأ حكم مرتبط بالأكثرية بل إنه يعني حكم الأكثرية مع احترام حقوق الأقلية والحفاظ عليها، حيث يشعر الأكثرية بأن عليها مسؤولية الحفاظ على حقوق الأقلية، ويشعر الأقلية بأن حقوقهم مصونة من الأكثرية الحاكمة.

المحاضرة السابعة

الديمقراطية

تعرف الديمقراطية بأنها حكم الكثرة الصالحة، فإن كانت صالحة (الكثرة) غُذ نظام الحكم ديمقراطياً، وإن كانت فاسدة غُذ الحكم ديمagogياً.

أنواع الديمقراطية:

1. الديمقراطية المباشرة:

تعود جذور هذا النموذج من الحكم في المجتمعات القديمة في بلاد الرافدين وبلاد فارس وبلاد الصين والهند، عندما كان يجتمع جميع الأفراد لمناقشة أمورهم يخص الرقعة التي يقطنونها، ولا سيما فيما يواجههم من أخطار طبيعية. والسمات البارزة لهذا النموذج هو وجود رقعة جغرافية صغيرة المساحة، ووجود حدث مهم يخص السكان جميعاً، حيث إن سرعان ما تلاشت بعد أن تحولت تلك البلدان إلى إمبراطوريات ذات حضارة، وكان الطابع الاستبدادي هو أبرز ما ميز أنظمة الحكم فيها.

2. الديمقراطيات الإغريقية:

لقد كانت بلاد اليونان تتكون مما يقارب ألف وخمسمائة (دولة - مدينة) أبرزها أثينا التي أخذت أكثر من غير ما من المفاهيم الديمقراطية والحرية السياسية وسيادة القانون. تكونت حول المدينة اليونانية من قبائل مشتركة في النسب استوطنت كل منها رقعة جغرافية معينة من بلاد اليونان، وتلك الرقعة الجغرافية كانت تحدها حدود طبيعية كالجبال أو الأنهار أو الوديان، وكانت قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان عليها. وهكذا تأسست في كل رقعة جغرافية مدينة يديرها السكان القاطنون عليها تعرف بـ (دولة المدينة)، والفرد الساكن عليها يدعى (مواطن) والعلاقة التي تربطه بالدولة تدعى (المواطنة). واستمر مسار التطور الديمقراطي في أثينا عبر توسيع قاعدة المشاركة لتشمل جميع المواطنين الأثينيين الأحرار.



أبرز مؤسسات نظام الحكم في أثينا:

1. الجمعية:

وتضم الجمعية جميع المواطنين الأثينيين الذكور الأحرار الذين بلغوا من (18) عاماً فأكثر، ويتاح لهم المشاركة على قاعدة المساواة في اتخاذ القرارات العامة، وهي ندوة شعبية تجتمع بانتظام عشر مرات في السنة وكانت تعقد اجتماعات بناءً على دعوة المجلس المنتخب منها. من أهم اختصاصات الجمعية هي وضع القوانين وتعيين القضاة ومحاسبتهم والرقابة على الموظفين وتقرير أمور السلم والحرب والتصرف في الميزانية وفرض الضرائب.



2. مجلس الخمسمائة:

وهو مجلس منتخب من الجمعية، وهو أشبه بالجهاز الحكومي الدائم الذي يعمل بين دورات انعقاد الجمعية وينير نشاطاتها عند انعقادها، ويتكون من خمسمائة مواطن يمثلون قبائل أثينا العشر، ومدة العضوية فيه بنة واحدة. ويختار هؤلاء عضواً واحداً من بينهم يتولى رئاسة أثينا ليوم واحد فقط في حياته. ومهمة هذا المجلس اقتراح القوانين على الجمعية والإشراف على المهام التنفيذية ومراقبة الأموال العامة.



3. المحاكم:

تشكل المحاكم في أثينا عن طريق اختيار كل وحدة من وحداتها الإدارية المائة لستين مرشحاً يمثلونها في الهيئة القضائية، وتوزع أماكن القضاة واختصاصهم عن طريق القرعة. مهمتها الحق في التدخل في شؤون الموظفين الإداريين ومراجعة أعمالهم وتصرفاتهم المالية، وكذلك حق تقرير صلاحية الموظفين عند تعيينهم، فضلاً عن الرقابة على القوانين والتشريعات.



المحاضرة السابعة

الديمقراطية

تعرف الديمقراطية بأنها حكم الكثرة الصالحة، فإن كانت صالحة (الكثرة) غُذ نظام الحكم ديمقراطياً، وإن كانت فاسدة غُذ الحكم ديمagogياً.

أنواع الديمقراطية:

1. الديمقراطية المباشرة:

تعود جذور هذا النموذج من الحكم في المجتمعات القديمة في بلاد الرافدين وبلاد فارس وبلاد الصين والهند، عندما كان يجتمع جميع الأفراد لمناقشة أمورهم يخص الرقعة التي يقطنونها، ولا سيما فيما يواجههم من أخطار طبيعية. والسمات البارزة لهذا النموذج هو وجود رقعة جغرافية صغيرة المساحة، ووجود حدث مهم يخص السكان جميعاً، حيث إن سرعان ما تلاشت بعد أن تحولت تلك البلدان إلى إمبراطوريات ذات حضارة، وكان الطابع الاستبدادي هو أبرز ما ميز أنظمة الحكم فيها.

2. الديمقراطيات الإغريقية:

لقد كانت بلاد اليونان تتكون مما يقارب ألف وخمسمائة (دولة - مدينة) أبرزها أثينا التي أخذت أكثر من غير ما من المفاهيم الديمقراطية والحرية السياسية وسيادة القانون. تكونت حول المدينة اليونانية من قبائل مشتركة في النسب استوطنت كل منها رقعة جغرافية معينة من بلاد اليونان، وتلك الرقعة الجغرافية كانت تحدها حدود طبيعية كالجبال أو الأنهار أو الوديان، وكانت قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان عليها. وهكذا تأسست في كل رقعة جغرافية مدينة يديرها السكان القاطنون عليها تعرف بـ (دولة المدينة)، والفرد الساكن عليها يدعى (مواطن) والعلاقة التي تربطه بالدولة تدعى (المواطنة). واستمر مسار التطور الديمقراطي في أثينا عبر توسيع قاعدة المشاركة لتشمل جميع المواطنين الأثينيين الأحرار.

